جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد B

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

المشكلات التي تواجه العاملات في الشرطة النسائية:
دراسة ميدانية في إمارة الشارقة

آلاء عبدالله الطائي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 2017-11-02 **تاريخ القبول: 2018-01-18**

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي التعرف إلى المشكلات (الاجتماعية، الأسرية، النفسية، العمل) للمرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية والتعرف على أكثر هذه المشكلات انتشاراً، ولتحقيق أهداف البحث الحالي تم إعداد استبانة. وقد جرى استخراج الخصائص الإحصائية للاستبانة من صدق وثبات، ولغرض جمع البيانات اختيرت عينة عشوائية بسيطة بلغت (250) امرأة عاملة في مجال الشرطة في إمارة الشارقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن أفراد عينة البحث الحالي ليس لديهم مشكلات في المجالات (الاجتماعية، النفسية، العمل) ووجد لديهن مشكلات أسرية أعلى من باقي المشكلات. وقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات الدالة: الشرطة النسائية، المشكلات الاجتماعية، المشكلات الأسرية، المشكلات النفسية، مشكلات العمل.

مقدمة الدراسة:

كان للتغيرات التي شهدها مجتمع الإمارات في السنوات الماضية الأثر الواضح في تزايد الاهتمام بمختلف قضايا المرأة، وأصبحت هذه القضايا من أولويات السياسات التنموية له. إذ كان للبيئة التشريعية المستمدة من الدين من جهة ومن تبوء دولة الإمارات المراكز المتقدمة بين الدول في تطبيق اتفاقات مؤتمر بكين (1995)، وما تلاها من اتفاقات دولية تحفظ حقوق المرأة من جهة أخرى، الدور الواضح في تضمين خطاب التمكين للمرأة وتفعيل مشاركتها الإيجابية في عملية التنمية الشاملة، إذ حققت كثيراً من المكتسبات لسد احتياجاتها النفسية والثقافية والاجتماعية والمادية.

ومن أهم هذه المكتسبات ما حصلت عليه الشرطة النسائية من دعم رسمي منذ تأسيسها عام 1978 ونجحت في استقطاب النساء في مجتمع الإمارات للعمل في المؤسسة الشرطية بعد تأهيلهن. وانتقلت المرأة الشرطية من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية، وتغيير التسمية الرسمية للعاملين بالسلك الشرطي من رجال الأمن إلى عناصر الشرطة لتشمل الرجال والنساء معاً، فضلاً عن إنشاء جمعية الشرطة النسائية الإماراتية في عام 2011 لتكون العضو 26 بين الجمعيات الشرطية على مستوى العالم، ففي غضون ثلاث سنوات فقط من عملها حصلت على شهادة تقدير من جمعية الشرطة النسائية العالمية لما حققته من إنجازات في المستويات المختلفة (شرطة أبو ظبي، 2016) .

لكن من المتعارف عليه أن التغييرات السريعة في أي مجتمع تصاحبها مجموعة من المشكلات التي تستقطب أنظار الباحثين لا سيما عندما يمس التغيير جوانب ثابتة في المجتمع ومن هنا تجلت أهمية تناول الدراسة الحالية لمشكلات الشرطة النسائية لتذليل الصعوبات واقتراح حلول مناسبة لها من أجل الاسهام في تنمية دور المرأة في المجتمع، ومحاولة معرفة دور الأسرة والإعلام في تلك المشكلات. لا سيما أن توجه دولة الإمارات العربية المتحدة يركز على دورهاتين المؤسستين في التغيير، إذ تنص المادة «15» من القانون على أن: «الأسرة أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف». (مبارك أ،2014،ص11).

وعليه يعد موضوع البحث ذا أهمية علمية تطبيقية للتعرف على واقع المرأة الشرطية في ظل التغيرات في مجتمع الألفية الثالثة وما تحمله من تحديات كبيرة، لا سيما أن الأطر النظرية السائدة والدراسات السابقة في هذا المجال تركز على مناقشة واقع المرأة والنهوض بآليات وحلول تؤمن بفاعلية دورها في المجتمع.

تناولت نظريات عديدة مشكلات المرأة بصورة عامة والمرأة الشرطية بصورة خاصة ومنها النظرية النسوية (Theory Feminism)، إذ طرحت أفكاراً وقضايا عديدة تتمحور في مفهوم المساواة بين عمل الرجل والمرأة في المجال الشرطي تبعاً لمنظورها المفاهيمي تجاه هذه القضايا. وتعتقد النظرية النسوية أن العلاقات الاجتماعية في مؤسسة الشرطة ضمن الثقافة المجتمعية قابلة لإعادة التشكيل، وعدت هذه الفكرة نظامية وأن جذرية الفرق بين الجنسين في السلوك الاجتماعي والهيكليات الاجتماعية التي تنتج وتبرر وتحلل وتشرع الاضطهاد والسيطرة. ويمكن أن نُرجع أسباب المشكلات التي تعاني منها العاملة في مجال الشرطة إلى سوء تطبيق القوانين داخل المؤسسات المجتمعية وأن هذه المؤسسات قابلة لإعادة التشكيل لحل هذه المشاكل للحصول على المساواة بين الرجل والمرأة بحسب النظرية النسوية (عبد الجواد، مصطفى خلف أ، 2002، ص85).

كما ناقشت هذه النظرية فكرة تحقيق المساواة الرسمية على مستوى القوانين لكن النساء لم يشاركن بشكل كامل في الحياة العامة وصادفت مشكلات تعيق تحقيق أهدافهن مثل: تمركز النساء في وظائف محدودة نسبياً وغالباً ماتكون وظائف ذات دخل أقل ولايحصلن من خلالها على تدريب (عبد الجواد، مصطفى خلف أ، 2002، ص87) .

أما نظرية العنف الرمزي (Symbolic Violence) فقد ركزت على تفسير أساليب العنف اللطيف والمستتر المرتبط بالسلطة والهيمنة، والتي تشكل الهيمنة الذكورية شكلاً راقياً من أشكاله، لذا فإن فهم هذا العنف يعد أساساً في فهم العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وأحد مجالات الهيمنة هذه هي مجالات العمل الخاصة بكل جنس والتي تجد تفسيراً مقنعاً للهيمنة الذكورية (بورديو،2012،ص81) وحسب هذه النظرية هناك من يعتبر أن مهنة الشرطة هي مهنة خاصة بالرجل.

كما بينت نظرية الفعل الاجتماعي (Socail Action theory) إن عمل المرأة في مجال الشرطة يحقق لها غاية محددة في هذا المجال والبيئة المحيطة بها وخصائصها وسماتها بالإضافة إلى المواقف التي تحيط بالمرأة وأسلوب التعامل معها (تشيرتون وبراون، 2012، ص: 199).

أما نظرية الدور (Role theory) فقد حاولت أن تفسردور المرأة في مجتمعها من خلال التركيز على هذا المفهوم الذي تبناه عالم الأنثروبولوجيا رالف لنتون (Ralph Linton)، ثم انتشر في أدبيات علم الاجتماع (عبد الجواد، مصطفى خلف ب،2009،ص57). وقد عبر روبرت ميرتون (Robert Merton) عن ذلك بالإشارة إلى أن الفرد في حياته اليومية يؤدي مجموعة من الأدوار وأن سلوك الدور المتصل بوضعية معينة يشمل مجموعة كاملة من السلوكيات المكملة تجاه الآخرين وأسماها (مجموعة الدور) (سكوت، 2009، ص، 193).

وتستمد التوقعات المسبقة من ثقافة المجتمع، فالمواقف من المرأة الشرطية قد تتصل اتصالاً مباشراً بالتصورات الذهنية والنمطية السائدة عن المرأة، وترتبط هذه التوقعات بجانبين: الجانب الأول يتمثل بالآخرين أما الجانب الثاني فتمثله تصورات المرأة الشرطية عن ذاتها، وتشمل توقعات الآخرين دائرة واسعة تمتد من الأسرة مروراً بالمجتمع المحلي وصولاً إلى دائرة العمل اليومي للمرأة. وبناءعلى ذلك يرى بعض علماء الاجتماع أن الدور الاجتماعي يعد مفهوماً ناجحاً لفهم العلاقات ولفهم الشخصية إذ إن نظرية الدور تهتم بتفاعلاتنا مع الآخرين وكيف أن توقعاتهم واستجاباتهم تؤدي بنا إلى الاستجابة بطرق محدودة (باين، 2009، ص 180).

إن طبيعة الدور الذي يؤديه الفاعل تفرض عليه أن يؤديه بأسلوب معين في عملية التفاعل لتكون له مكانة أو منزلة معينة في شبكة العلاقات، والمنزلة أوالمكانة أساسية في المشروع النظري لتالكوت بارسونز فهما يعكسان مشاركة الفاعل في نسق التفاعل وما يرتبط بهذه المشاركة من وضع اجتماعي (زايد، 2005، ص 112).

أي إنَّ دور المرأة الشرطية ينبغي تقديره وفقاً لمحيط العلاقات الاجتماعية، وإذا كانت الأدوار تأتي من توقعاتنا عن ذاتنا أوتوقعات الآخرين فأنها تنسب إلينا كونها نتيجة لظروف معينة (كون الشرطي رجل أو امرأة) أو قد تتحقق من خلال قيامنا بعمل معين، وإن تكاملية الدور تظهر عندما تتناسب الأدوار والسلوكيات والتوقعات جيداً مع توقعات الآخرين المحيطين بنا ويظهر صراع الدور عندما يتعارض أحد الأدوار مع الآخر كما يحدث صراع الدور المتبادل عندما تتعارض الأدوار لدى أحد الأفراد، أما صراع الأدوار المتداخلة فيحدث عندما لا تتفق التوقعات لدى الآخرين حول الدور نفسه بينما ينشأ غموض الدور من عدم التأكد من مستلزمات الدور (باين، 2009، ص181).

وبهذا يمكننا الإحاطة بواقع مكانة العاملة في مجال الشرطة وما تتطلبه من مستلزمات مادية ومعنوية وما توفره من حقوق في إطار المرجعية الاجتماعية التي تفسر قدرات المرأة. والجدير بالذكر أن مكانة المرأة الشرطية هي مكانة مكتسبة وليست منسوبة وتلك المكانة تعكس تطوراً مهماً في أوضاع المرأة الإماراتية وقدرتها على أداء أدوار قد لا تجد في المرجعية الثقافية التقليدية تأييداً لها، وبذلك يواجه أداء الدور مشكلات وصراعات تنعكس هي الأخرى على مدى كفاءة الأداء.

من خلال استعراض النظريات ووجهات نظر علماء الاجتماع التي فسرت عمل المرأة في مجال الشرطة نجد أن هناك خلافاً وتقارباً في الآراء إزاء عمل المرأة في هذا المجال الشرطي والكيفية التي تفسر بها المشكلات التي من الممكن ان تتعرض لها، فنجد أن هناك تقارباً فيما يخص أهمية عمل المرأة والوظيفة التي تؤديها في المجتمع واتفقت جميع

النظريات على ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. ولكن كان هناك عدد من النقاط التي اختلفت في تفسيرها هذه النظريات والذي من الممكن أن توضح سبب مواجهة المرأة للمشكلات قد يرجع إلى ضعف تطبيق القوانين داخل مؤسسة الشرطة وقد تبنت هذا الرأي النظرية النسوية، بينما أشارت نظرية العنف الرمزي إلى أن العنف اللطيف المستتر المرتبط بالسلطة والهيمنة هو السبب الرئيس لحدوث المشكلات للمرأة، وأكدت نظرية الفعل الاجتماعي على أن عمل المرأة في مجال الشرطة يلبي احتياجاتها ويحقق غاية محددة لها، وعليه تبنت الدراسة الحالية نظرية الدور والتي فسرت عمل المرأة ودورها في المجتمع كشرطية بشكل واضح متجاوزة كثير من الانتقادات التي وجهت لبقية النظريات التي فسرت عمل المرأة في العديد من المجالات.

وهناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت مشكلات المرأة الشرطية على الصعيد المحلي والعربي والعالمي، ومنها دراسة البريمي (2007) التي قامت بدراسة ميدانية على عينة من موظفات الشرطة النسائية بالشارقة؛ إذ ركزت الدراسة على العمل في المجال الأمني، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشعور بالسعادة في العمل وبين جميع محاور الرضا الوظيفي المتمثلة في الرضا عن محتوى العمل وكذلك الراتب والمزايا الوظيفية والتطور في العمل والعلاقات الاجتماعية والمسار الوظيفي (البريمي، 2007).

وهدفت دراسة الكتبي (2008) إلى التعرف على الآثار (النفس – اجتماعية) التي تنتج عن عمل المرأة بالمجال الشرطي في مجتمع الإمارات، وتحديد مدى الاندماج الذي حققته المرأة في المجال الشرطي ومدى نجاحها في القيام بمهامها الشرطية. وأخيراً التمييز بين آراء ووجهات نظر كل من الذكور والإناث حول الرأي في مشاركة المرأة في الأعمال الشرطية، تضمنت العينة (217) شرطية، وتوصلت الدراسة، إلى أن هناك موافقة شديدة من قبل المبحوثات على أنه لا يُفضل مشاركة المرأة في المناوبات الليلية أكثر من الذكور. إضافةً إلى أن هناك موافقة متوسطة من قبل المبحوثين بأن المناصب العليا لاتوكل إلى المرأة العاملة بالشرطة، وأن المرأة في الغالب تعمل بالوظائف الإدارية في أجهزة الشرطة. وكثيراً ما تحجب المرأة العاملة بالشرطة عن تحمل المسؤولية نحو اتخاذ القرارات بصفة عامة. بينما وجدت الدراسة أن العمل بنظام المناوبة الليلية له آثاره السلبية على تربية الأبناء وأن وجود المرأة في العمل الشرطي يفرض عليها التعامل مع الرجال وبصورة إجبارية. لكن عمل المرأة في الشرطة كجهة حكومية أكثر اطمئناناً للأسرة من العمل بالقطاع الخاص (الكتبي، 2008).

وتناولت دراسات عربية مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية ومنها دراسة المقيد (2009) التي هدفت الدراسة التعرف إلى أهم مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة والتعرف على الاتجاهات نحو عمل المرأة الشرطية من وجهة نظر

الشرطيات في الدول العربية. ولتحقيق أهداف البحث قام طبقت استبانة بأربع دول عربية هي تونس والسودان والأردن والبحرين، وتناول الباحث مسيرة الشرطة النسائية في عدد من الدول العربية والأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة في مجال الشرطة في بعض الدول العربية لا يتعارض مع كونها امرأة وتتحمل مسؤوليات الأسرة والزوج والأطفال، وأن عملها لايكون سبباً في تأخر زواجها، ولايؤدي هذا العمل إلى أية خلافات بين المرأة وزوجها. وأن هناك قبولاً من المجتمع لعمل المرأة في مجال الشرطة، وبينت الدراسة أن اتجاه المرأة الشرطية في الدول العربية نحو عمل الشرطة هو اتجاه إيجابي، ولاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى كل من (الخبرة، طبيعة العمل، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية). وأشارت الدراسة إلى عدم الرضا عن الزي الخاص لمنتسبات الشرطة. بالإضافة إلى أن الشرطيات لا يتعرضن إلى التحرش أثناء العمل (المقيد، 2009).

إضافةً إلى عدد من الدراسات الاجنبية والتي تناولت مشكلات المرأة في مجال الشرطة ومنها دراسة سوسا وكوذير (Sosa and Gauthier) التي أشارت إلى الرضا الوظيفي في مكان عمل شرطة لاس فيكاس. وهدفت إلى التعرف على الرضا الوظيفي لدى ضباط الشرطة والتعرف على دلالة الفرق بين كل من الإناث والذكور. والتعرف على قيمة المهام الملقاة على عاتق ضباط الشرطة والصفات الشخصية، مثل التدريب والشؤون الداخلية، وجرائم العصابات وسلامة النقل والجرائم المالية، والإقامة. والتعرف على أهم الصفات المهمة في عمل الشرطة مثل (التواصل، القدرة على القيادة، التدريب الخاص، الخبرة العسكرية، التعليم، المهارات الجسمية). والتعرف على أهم الصفات التي يتمتع بها رؤساؤهم مثل (لا يفرق بين الجنس والعرق وغيرها)، يساعد على توفير بيئة تعاونية وداعمة للشرطة، يعامل جميع الموظفين بانصاف، يتواصل مع الجميع على الدوام، يتقبل الانتقاد. وأخيراً التعرف على طبيعة بيئة العمل، مثل الاحترام والتمثيل في الوحدات الخاصة والتأخير والتوجيه. ولتحقيق أهداف، وتوصل البحث إلى أن العاملين في مجال الشرطة لديهم رضا وظيفي ولاتوجد فروق تبعاً للنوع. وإن ضباط الشرطة من النساء يواجهن عراقيل تحول دون تقدمهن بالعمل وذلك لأنهن لم يكن لديهن أية تجربة قيمة. وأن الخبرة العكسرية لاتعد السمة المهمة لعمل الشرطة، وهذه النتيجة تعارضت مع العديد من الأبحاث السابقة. وكانت هناك اختلافات عديدة حول ظروف العمل بين الجنسين (Sosa, & Gauthier 2008).

ودراسة تيم وسنسلر (Time and Sinclair) التي هدفت إلى التعرف إلى أهم مشكلات الشرطة النسائية في عدد من دول العالم ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بعملية مسح لمواقع مؤسسات الشرطة، فضلاً عن التقارير السنوية لعدة دول أجنبية منها (أيرلندا، انكلترا، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، جنوب إفريقيا، غانا، نيجيريا، الهند، باكستان). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود مساواة في التعامل بين المرأة الشرطية والرجل الشرطي، وأن هناك فجوة

كبيرة وواضحة بين العديد من الإدارات منها الإيجابية والسلبية لعمل الضابطة، إضافةً إلى وجود تحسينات هائلة في وضع المرأة الشرطية وهناك أيضاً حالات من النجاح الباهر لبعض الإدارات في المدة الحالية لفتح مجال أوسع لمشاركة المرأة في العمل الأمني. وهناك حاجة ملحة لتحسين الإحصاءات القائمة على نوع الجنس، من أجل إعلام أفضل لإظهار مشاركة المرأة في الشرطة. واقترحت الدراسة المساواة بين الجنسين من خلال التشريعات لاسيما في مجال العمل لغرض القضاء على التمييز (Time, & Sincair, 2013).

أما دراسة جميل ومحي الدين (Jamil, & Mohyuddin) فقد كان الهدف منها التعرف على أوضاع الضباط من النساء العاملات في مجال الشرطة النسائية في إسلام آباد، وركز الباحثان على المشكلات (الاجتماعية والشخصية والنفسية) التي تواجه ضباط الشرطة من العنصر النسائي، كعدم الكفاية في البنية التحتية وقلة وسائل النقل، وقلة التعيينات بالنسبة للعنصر النسائي بسبب إيقافها. والتمييز بالمعاملة بين الجنسين من العاملين في مجال الشرطة، والسيطرة على وسائل النقل من قبل ضباط الشرطة، وقد وتوصل الباحثان إلى أن ضباط الشرطة من النساء يجدن صعوبة لمواجهة التحديات لعدم وجود التدريب الكافي ومشاكل أسرية عديدة كانت تجابه ضباط الشرطة من النساء (Jamil, & Mohyuddin, 2014) .

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت مشكلات المرأة الشرطية (البريمي، 2007: الكتبي، 2008: المقيد، 2009: تيم وسنسلر، 2013: جميل ومحي الدين، 2014) والتي تقاسمت هدف مشترك وهو التعرف على مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية في مجتمع الإمارات أو المجتمعات العربية والغربية، والتي توصلت أغلب نتائجها بمعاناة متفاوتة من حيث الشكل والحجم ترتبط بعمل المرأة في هذا المجال، وفيما يخص الدراسات التي تناولت مجتمع الإمارات (البريمي، الكتبي، 2007 - 2008) توصلت الدراسات إلى أن هناك مشاكل بسيطة في مجالات معينة تخص عمل المرأة في هذا المجال، لذلك حاولت الدراسة الحالية التحقق من حجم هذه المشكلات بعد مرور عقد من الزمن وحصول تغيرات اجتماعية وأقتصادية كبيرة في مجتمع الإمارات تخص المرأة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من اعتماد ثقافة المجتمع العربي عامة والإماراتي خاصةً على مبادىء الدين الإسلامي في ضمان حق المرأة في العمل إسوةً بالرجل ضمن الشريعة الإسلامية (أبو يحيى، 2011) إلا أن الفهم الخاطئ لهذه المبادىء المتمثل بالعادات والتقاليد البالية والنظرة الضيقة لدور المرأة في مجالات العمل الجديدة التي تتطلبها الحياة الحديثة، يشكل عائقاً ذي وجهين، الأول يتمثل في ضعف قدرتها على تحقيق ذاتها والثاني يتمثل في ضعف القدرة على تحقيق آليات دولة الإمارت في تمكين المرأة لتطوير دورها في عملية التنمية

المستدامة. وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات مثل دراسة (الكتبي، 2008)، على سبيل المثال المناصب العليا في مجال العمل الشرطي لا توكل إلى المرأة في أغلب الأحيان، مما حذا بالباحثة إلى تسليط الضوء في دراستها على واقع المرأة الإماراتية في هذا المجال للتعرف عليه، ورصد المشكلات التي تواجهها للمساعدة في إيجاد الحلول المناسبة لها:

وتتلخص مشكلة البحث الحالي بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الاجتماعي.
- ما مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الأسري.
- ما مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد النفسي.
- ما مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على صعيد العمل.
- ما المشكلات الأكثر انتشاراً لدى العاملات في مجال الشرطة النسائية.

تستهدف الدراسة الحالية التعرف إلى ما يأتي:

- مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الاجتماعي.
- مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الأسري.
- مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد النفسي.
- مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على صعيد العمل.
- المشكلات الأكثر انتشاراً لدى العاملات في مجال الشرطة النسائية.

أهمية الدراسة:

يواجه المجتمع العربي واقعاً مليئاً بالتغيرات الاجتماعية السريعة وعدم الثبات القيمي في مناحي الحياة الاجتماعية المتعددة، مما يحتم على جهاز الشرطة التكيف لمواجهة الآثار السلبية لهذه التغيرات، ومن هنا تبرز أهمية إيجاد شرطة نسائية فاعلة تسهم في التعامل مع جرائم النساء والجرائم التي ترتكب ضد الأطفال (التحافي، 2004، ص 59). فضلاً عن أن مجال عمل المرأة في الشرطة النسائية يعد مجالاً مستحدثاً في مجتمع الإمارات لم يلق الاهتمام والبحث العلمي المناسب، لذا اختارت الباحثة دراسة هذا المجال لترصد أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الشرطية من خلال تسليط الضوء على إمارة من إماراته تتميز بطابعها الاجتماعي التقليدي وهي إمارة الشارقة .

التعريف بالمصطلحات الواردة بالدراسة:

1. المشكلة (Problem):

عرفها كرولك ورودنك Krulik & Rudnick : هي حالة أو موقف يتضمن خللاً أو أزمة بحاجة إلى معالجة من أجل الوصول إلى هدف معين (Krulik, Rudnick, 1987, p. 21).

عرفت إجرائياً: أنها تلك التحديات والعوائق التي تتسبب في ضعف أداء المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية لأدوارها المختلفة في المجالات الاجتماعية والأسرية والنفسية والعمل.

2. المشكلات الاجتماعية (Social Problems):

عرفها لاورLauer: ضرب من المواقف أو الأنماط السلوكية التي تتميز بتناقض واضح مع الأوضاع أو الأنماط السلوكية السائدة، وتتسم بسلوك يتناقض مع نوعية الحياة المرغوبة، كما تنطوي هذه المشكلة على صراع بين الجماعات الاجتماعية، وتتطلب فعلاً اجتماعياً لتأمين الحلول المناسبة (Lauer, & Lauer., 2006, p. 7).

إجرائياً: هي الدرجة الكلية التي تحصل عليها المرأة الشرطية من خلال إجابتها على فقرات محور المشكلات الاجتماعية في الاستبانة.

3. المشكلات الأسرية (Family Problems):

عرفها عبد المعطي: بأنها المواقف والمسائل الحرجة التي تواجه الفرد فتتطلب منه حلاً، وتقلل من حيويته وفاعليته وإنتاجه ومن درجة تكيفه مع نفسه ومع الأسرة (عبد المعطي، 1421هـ، ص: 13) وهي التي تنشأ حسب طبيعة العلاقات الأسرية مثل العلاقات الزوجية ومشكلات الطفولة (عمر،2005،ص:138 - 139)

إجرائياً: هي الدرجة الكلية التي تحصل عليها المرأة الشرطية من خلال إجابتها على فقرات محور المشكلات الإسرية في الاستبانة.

4. المشكلات النفسية (Psychological Problems):

عرفها الشناوي: هي تلك الصعوبات التي تواجه الفرد في علاقته مع غيره، أو في إدراكه للعالم من حوله أو في اتجاهه نحو ذاته (الشناوي، 1996، ص، 139).

إجرائياً: هي الدرجة الكلية التي تحصل عليها المرأة الشرطية من خلال إجابتها على فقرات محور المشكلات النفسية في الاستبانة.

5. مشكلات العمل (Working Problems):

عرفها محمد أحمد عبد الجواد: مجموعة من المؤثرات السلبية التي تتواجد في بيئة العمل والتي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك العاملين، أو في حالتهم النفسية والجسمانية، أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعلهم مع هذه البيئة التي تحتوي على بعض الضغوط (عبد الجواد، محمد أحمد 2002، ص 15).

إجرائياً: هي الدرجة الكلية التي تحصل عليها المرأة الشرطية من خلال إجابتها على فقرات محور مشكلات العمل في الاستبانة.

6. الشرطة النسائية (Women Police):

- الشرطة : (Police)

عرفها عبد المحمود: أنها هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها في خدمة المواطنين، وتكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بحفظ النظام والأمن العام، والآداب والأرواح والأعراض ومنع الجريمة وضبطها، كما تختص بكفل الطمأنينة والأمن للمواطنين في المجالات كافة وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من الواجبات (عبد المحمود، 2006، ص:12).

- المرأة (Woman)

عرفتها منظمة المرأة العربية: هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات مع مراعاة الاستثناءات الشرعية من دون استثناء (منظمة المرأة العربية، 2011، ص 114).

التعريف الإجرائي للشرطة النسائية: هي تلك الهيئة المدنية النظامية ذات الهيكل التنظيمي الرسمي، الذي يتشكل من مجموعة المنتسبات من المراتب الدنيا (الشرطيات) والمراتب العليا (الضابطات) في وزارة الداخلية لإمارة الشارقة والمسجلات حسب إحصائية قسم الموارد البشرية/ القيادة العامة لشرطة الشارقة للعام (2016) والتي جرى سحب العينة منها، تكون مهمتهن الأساسية تقديم خدمات إدارية وقضائية واجتماعية، وتختص هذه الهيئة بحفظ حقوق وسلامة المواطنين والمقيمين من نساء وأطفال وتتكفل بتوفير الأمن والعمل على إدامته من خلال تطبيق اللوائح والتشريعات التي تعمل على حفظ القانون ومنع الجريمة وضبطها.

إجراءات الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسةPopulation Research بالنساء العاملات في مجال الشرطة في وزارة الداخلية في إمارة الشارقة، وجرى اعتماد إحصائية من قسم الموارد البشرية/ القيادة العامة لشرطة الشارقة، تحتوي على أعداد المنتسبات من المراتب الدنيا (الشرطيات) والمراتب العليا (الضابطات) في وزارة الداخلية ومهن الشرطيات والمؤهل العلمي حسب الإدارات، وبلغ مجتمع البحث (545) شرطية في إمارة الشارقة.

وتتمثل عينة البحث Sampling Research بالنساء العاملات في مجال الشرطة في إمارة الشارقة، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة مثلت المجتمع الأصلي بلغت (250) شرطية بنسبة (45.87%) وهي عينة ممثلة للمجتمع الأصلي.

مجالات الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالنساء الشرطيات في دائرة الشرطة في إمارة الشارقة وبمختلف الرتب للمدة من 1\9\2015 إلى 1\4\2016.

أداة الدراسة Measurement of the study:

للحصول على البيانات للتعرف على الظاهرة من جميع اتجاهاتها فقد جرى استخدام استبانة مشكلات الشرطة النسائية Women Police Problems Questioner في ضوء المعطيات النظرية للدراسة المتمثلة في نظرية الدور، والدراسات السابقة، جرى إعداد أداة البحث الخاصة بمشكلات الشرطة النسائية (الاجتماعية، الأسرية، النفسية، العمل) باتباع الإجراءات الآتية:

أ- الدراسة الاستطلاعية Exploraty Study:

من أجل تسليط الضوء على واقع ومشكلات المنتسبات في مجال الشرطة النسائية، جرى توجيه عدد من الأسئلة المفتوحة موجهة إلى أفراد عينة صغيرة قدرها (25) شرطية جرى اختيارها من مجتمع البحث الأصلي، أعطت الفرصة بموجبها للمبحوثات للإجابة بصدق وصراحة أكبر مما لو كان نوع الأسئلة مغلق.

ب- وصف الأداة Tool Description:

بعد الحصول على الإجابات من العينة الاستطلاعية فُرغت الاجابات وحُولت إلى فقرات إذ كانت الإجابات مهمة لأعداد الاستبانة وقد أسهم ذلك في بلورة بعض التصورات فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي والوظيفي للشرطيات، وطلب من المفحوصات ملىء معلومات شخصية، الجزء الأول يملىء من قبل جميع المفحوصات، والجزء الثاني خاص بالمتزوجات فقط، وفقرات الاستبانة الرئيسة المتمثلة بالمشكلات (الاجتماعية، الأُسرية، النفسية، العمل) تكونت من (40) فقرة والإجابة عليها بمقياس خماسي (أتفق بشدة، أتفق، أتفق نوعاً ما،لا أتفق، لا أتفق بشدة) تعطى الدرجات (4، 3، 2، 1، 0) على التوالي.

ولقد استخدمت الاستبانة في هذه الدراسة للتعرف على أهم المشكلات (الاجتماعية، الأُسرية، النفسية، العمل) التي تعاني منها المرأة الشرطية والحصول على البيانات والمعلومات التي تتماشى وأهداف الدراسة ومساراتها، ولقد مرت الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة بمراحل عدة هي: أ- صدق الأداة: Validity

للتأكد من صلاحية الفقرات جرى عرضها على (10) خبراء (ثمانية من قسم علم الاجتماع جامعة الشارقة وخبيرين من وزارة الداخلية)، لغرض إبداء ملاحظاتهم حول الأسئلة المعروضة في الاستبانة، وتم تعديل الاستبانة وفقاً لملاحظات الخبراء حول الأسئلة المذكورة فيها، وجرى تعديل ما طلب تعديله من قبل الخبراء بما يخدم سير البحث. واكتسبت الاستبانة المصداقية بعد حصولها على درجة اتفاق مقدارها (90%) وبهذا تعد الاستبانة صادقة صدقاً ظاهرياً. وتم حساب الاتساق الداخلي والذي يمثل مؤشر من المؤشرات الإحصائية التي يمكن ان تكشف عن صدق البناء الذي يتمثل في قوة الارتباطات بين الفقرات لقياس الخاصية، وقد تم التحقق منه من خلال:

- علاقة الفقرة بالمجال الذي تنتمي اليه:

لإيجاد العلاقة الارتباطية بين درجة الفقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه كل مشكلة من المشكلات الأربعة استعملت الباحثة معامل ارتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة، وقد تبين أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بكل مشكلة من المشكلات دالة إحصائياً[1]* . والجدول (1) يوضح ذلك .

(1) اما قيمة معامل بيرسون الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة12 حرية (398) = 0.098

جدول (1): قيم معاملات ارتباط الفقرات تبعاً للمشكلات الموضحة أدناه والمجال الذي تنتمي اليه

المشكلة	المشكلات الاجتماعية									
أرقام الفقرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
قيم معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمجال	0.351	0.332	0.300	0.396	0.374	0.472	0.704	0.699	0.599	0.489
المشكلة	المشكلات الأسرية									
أرقام الفقرات	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
قيم معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمجال	0.587	0.489	0.463	0.344	0.365	0.445	0.393	0.397	0.514	0.477
المشكلة	المشكلات النفسية									
أرقام الفقرات	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
قيم معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمجال	0.345	0.228	0.429	0.575	0.584	0.357	0.536	0.542	0.396	0.295
المشكلة	مشكلات العمل									
أرقام الفقرات	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40
قيم معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمجال	0.441	0.435	0.450	0.423	0.459	0.318	0.406	0.448	0.468	0.501

ج - ثبات الأداة : Reliability

لاستخراج الثبات تم اعتماد معادلة (آلفا كرونباخ) لحساب الارتباطات بين درجات الفقرات لأفراد عينة البحث على استبانة مشكلات الشرطة النسائية ولكل مشكلة على حدة، وقد تبين أن معاملات الثبات معاملات جيدة، إذ أشارت الأدبيات أن الثبات يعد جيداً إذا بلغ (0.70) فأكثر وهذا ما يؤكد الاستقرار الداخلي كما هو مبين في جدول (2).

جدول (2) معاملات ثبات آلفا كرونباخ لكل مجال من المشكلات (الاجتماعية، الأسرية، النفسية، العمل)

المجال	معامل الثبات
المشكلات الاجتماعية	0.83
المشكلات الاسرية	0.82
المشكلات النفسية	0.78
مشكلات العمل	0.85

المنهج المتبع في الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تستهدف دراسة الظاهرة ووصفها كما توجد في الواقع وتهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من خلال المنهج الكمي (quantitative) وتوضيح خصائصها، وإعطاء وصف رقمي يوضح مقدار وحجم الظاهرة، مع وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها.

- استخراج النتائج ومعالجة البيانات Data Analyses & Results

جرى الاعتماد في تفريغ النتائج ومعالجة البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS وفرغت بيانات الاستبانتين في ملف واحد وذلك لإيجاد التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، القيم التائية للتعرف على المشكلات، تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق بالمشكلات لدى عينة البحث.

عرض النتائج:

سوف يجري عرض النتائج الديموغرافية الخاصة بالمتزوجات وغير المتزوجات من خلال الجدول (3) ومن ثم يتم عرض النتائج وفقاً لأهداف الدراسة، والجدول (3) يبين النتائج الخاصة بالمتزوجات وغير المتزوجات.

جدول (3) الخصائص العامة لعينة البحث من الشرطة النسائية

	الفقرات	التكرار	النسبة
العمر	23 - 18	137	54.8%
	29 - 24	64	25.6%
	35 - 30	43	17.2%
	41 - 36	6	2.4%
التحصيل العلمي	بكالوريوس	81	32.4%
	دبلوم	44	17.6%
	ثانوي	115	46%
	إعدادي	10	4%
سنوات الخدمة	3 - 1	98	39.2%
	6 - 4	107	42.8%
	9 - 7	40	16%
	12 - 10	5	2%
عدد أفراد العائلة	5 - 2	32	12.8%
	9 - 6	108	43.2%
	12 - 10	65	26%
	13 فما فوق	45	18%
الحالة الاجتماعية	متزوجة	117	46.8%
	غير متزوجة	110	44%
	مطلقة	22	8.8%
	أرملة	1	0.4%
العمر عند الانتساب للشرطة	23 - 18	135	54%
	29 - 24	109	43.6%
	35 - 30	6	2.4%
	41 - 36	0	0

هل تم الزواج قبل الانتساب	الزواج قبل الانتساب	50	35.7%
	الزواج بعد الانتساب	90	64.3%
الأولاد	لديهن أولاد	108	77.2%
	ليس لديهن أولاد	32	22.8%
مهنة الزوج	ضمن مجال الشرطة	55	39.3%
	خارج مجال الشرطة	85	60.7%
موافقة الزوج على الاستمرار بالعمل	نعم	96	68.6%
	لا	44	31.4%

أشار تحليل البيانات الأولية لعينة البحث من الشرطيات في إمارة الشارقة، إلى أن أغلب أعمار أفراد العينة كان من الشابات، حيث بلغت فئة المبحوثات التي تتراوح أعمارهن بين(23-18) نسبة (54.8%)، وهذا يشير إلى أن هذه الفئة تقدمت للعمل في مجال الشرطة بسبب الدعم الرسمي والمجتمعي لهذه المهنة والامتيازات المصاحبة له، وكان أكبر عدد من أفراد العينة لخريجات المرحلة الثانوية بنسبة (46%)، ويمكن تفسير هذه النتيجة، بأن القوانين في مؤسسة الشرطة تسمح للمنتسبة أن تكمل دراستها الجامعية أثناء فترة خدمتها الوظيفية، كما لاحظت الباحثة من حوارها مع المبحوثات وهذا شجع خريجات هذه المرحلة على الانتساب إلى جهاز الشرطة.

وبينت النتائج أن سنوات الخدمة الأكثر للمبحوثات كانت لفئة (4 - 6) سنوات بنسبة 42.8) (% هذا يشير إلى أن هذا الجهاز من الأجهزة الفتية التي مازالت في طور البناء. بينما أكبر نسبة لعدد أفراد الأسرة التي تتراوح (6 - 9) فرداً بنسبة (43.2%) وهذه النسبة تشير إلى أن المجتمع الإماراتي مجتمع يشجع على الإنجاب وتساعده على ذلك الحالة الإقتصادية والدعم المقدم من لدن الدولة في الرعاية الصحية والتعليمية.

وأن النسبة الأكبر لعمرالمبحوثات عند انتسابها للشرطة هي للأعمار(18 - 23) سنة بنسبة (54%) وهذه النسبة تشير إلى الدعم المقدم لهذه الفئة للإلتحاق بجهاز الشرطة. وأن

أغلب المبحوثات هن من المتزوجات بنسبة (46.8%) وتشير هذه النسبة على أن الالتحاق بهذا المجال لم يشكل أي عائق في الحصول على فرص الزواج، وذلك لتطور وتغير النظرة المجتمعية لهذه المهنة التي يدعمها كل من المجتمع والدولة.

وان (77.%) من المبحوثات المتزوجات لديهن أولاد، هذا يفسر السبب الرئيس للمشكلات الأُسرية التي تعاني منها المرأة، وذلك لتعدد أدوار المرأة داخل الأسرة كزوجةً وأُم، وهذا يشكل تحديات عديدة للمرأة العاملة في مجال الشرطة مما قد يسبب لها المشكلات الأُسرية. كما أظهرت النتائج أن (64.3%) من المبحوثات قد تزوجن بعد الانتساب، ويمكن تفسير ذلك بأن العمل في مجال الشرطة لا يسبب أي عائق في طريق الحصول على فرصة زواج لأن نسبة كبيرة منهن تزوجن بعد الانتساب إلى جهاز الشرطة.

بالإضافة إلى أن نسبة (39.3%) من أزواج المبحوثات يعملون في نفس المجال هذا من شأنه أن يعطي الدعم والإسناد إلى المرأة الشرطية ليكون سبباً في تفهم أغلب مسؤولياتها بالعمل، لكنه في نفس الوقت قد تعاني الأسرة من بعض المشكلات نتيجة طبيعة ظروف العمل المتشابهة لدى كل من الأُم والأب والمتمثلة بساعات العمل الاضافية التي تزيد من الفجوة بين الآباء والأبناء. وقد أشارت مانسبته (68.6%) من أفراد العينة إلى موافقة أزواجهن على استمرارهن بالعمل في هذا المجال وهذا يدل على التغير الثقافي الحاصل في نظرة الرجل لعمل المرأة الشرطية.

النتائج المرتبطة بالهدف الأول:

1. **مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الاجتماعي.**

لتحقيق الهدف الأول تم احتساب المتوسط، والانحراف المعياري والقيم التائية للمشكلات الاجتماعية لعينة البحث البالغة (250) امرأة، وقد بلغ متوسط عينة البحث على استبانة المشكلات الاجتماعية (20.09) بانحراف معياري (3.49)، وعند مقارنتها بالوسط الفرضي البالغ (20) تبين أن هناك فرقاً لصالح الوسط الحسابي وعند حساب القيمة التائية بلغت (0.41) وقد تبين أنها غير دالة إحصاءاً عند درجة حرية (249) ومستوى دلالة (0.67) كما هو مبين في الجدول (4). وهذا يشير إلى أن عينة البحث الحالي لاتعاني من المشكلات الاجتماعية.

جدول (4) الاختبار التائي لعينة البحث للمشكلات الاجتماعية

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة
المشكلات الاجتماعية	250	20.09	3.49	20	0.41	0.67

وللتعرف على تسلسل المشكلات الاجتماعية، من خلال ترتيبها حسب الوزن المرجح من الأعلى إلى الأدنى، حيث يشير الوزن العالي إلى المشكلات ذات التكرارات العالية والوزن الأقل إلى المشكلات الأقل تكراراً، حيث شغلت المرتبة الأُولى الفقرة التي تنص على «تحد العادات والتقاليد من عمل المرأة الشرطية» بأعلى وزن مرجح بلغ (2.85) والفقرة التي تنص « الفهم الخاطىءمن قبل أفراد المجتمع للشريعة الإسلامية فيما يخص عمل المرأة الشرطية » بالمرتبة الثانية بوزن مرجح بلغ (2.83) كما هو مبين في الجدول (5). وهذا يدل على أن مجتمع الإمارات عامةً والشارقة خاصةً مجتمع تقليدي في بعض جوانبه ويظهر ذلك في ثقافته العامة من عادات وتقاليد موروثة.

جدول (5) ترتيب المشكلات الاجتماعية حسب الوزن المرجح

ت	الفقرات	التسلسل حسب الوزن المرجح	الوزن المرجح
1	النظرة السلبية لأهمية دور المرأة الشرطية من قبل زملاء العمل الذكور.	6	1.71
2	تحد العادات والتقاليد من عمل المرأة الشرطية.	1	2.85
3	ضعف دور المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بأهمية عمل المرأة الشرطية.	9	1.43
4	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني بإبراز دور المرأة الشرطية.	10	1.31
5	صعوبة تقبل المجتمع لفكرة عمل المرأة الشرطية بجانب الرجل في أماكن الجريمة.	3	2.78
6	ضعف الوعي المجتمعي لدور المرأة الشرطية.	8	1.60

7	الفهم الخاطىء من قبل أفراد المجتمع للشريعة الإسلامية فيما يخص عمل المرأة الشرطية.	2	2.83
8	عمل المرأة الشرطية يقلل من فرص زواجها.	4	2.12
9	تعرض المرأة الشرطية إلى مضايقات من قبل الآخرين.	7	1.69
10	نظرة المجتمع للمرأة الشرطية ليست نظرة إيجابية.	5	1.73

2. **مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد الأسري.**

ولتحقيق الهدف الثاني تم احتساب المتوسط الحسابي لعينة البحث على المشكلات الأسرية فبلغ (24.38) بانحراف معياري (2.97) وعند مقارنته بالمتوسط الفرضي (20) تبين أن هناك فرقاً لصالح متوسط عينة البحث وعند حساب القيمة التائية بلغت (23.24) تبين أنها دالة إحصاءاً عند درجة حرية (249) ومستوى دلالة (0.00) كما هو مبين في الجدول (6)، وتشير هذه النتيجة إلى أن عينة البحث تعاني من المشكلات الأُسرية.

جدول (6) الاختبار التائي لعينة البحث للمشكلات الأُسرية

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة
المشكلات الأسرية	250	24.38	2.97	20	23.24	0.00

وجرى التعرف على تسلسل المشكلات الأسرية، من خلال ترتيبها حسب الوزن المرجح من الأعلى إلى الأدنى، حيث يشير الوزن العالي إلى المشكلات ذات التكرار الأكثر والوزن الأقل إلى المشكلات الأقل تكراراً، حيث شغلت المرتبة الأُولى الفقرة التي تنص على ضعف العلاقات الأُسرية بسبب تأخر المرأة الشرطية في ساعات العمل الطويلة. بوزن مرجح بلغ (3.65) والفقرة التي تنص على: «صعوبة تقبل الأسرة مشاركة المرأة الشرطية بالتحقيق بقضايا الشرف» بالمرتبة الثانية بوزن مرجح بلغ (3.6) كما هو مبين بالجدول (7). وهذه النتيجة تشير إلى أن الأسرة الإماراتية بالرغم من كل التغيرات المحيطة بها إلا أنها ما زالت متمسكة بقيم الدور التقليدي للأم وقيم المحافظة على المرأة.

جدول (7) ترتيب المشكلات الأسرية حسب الوزن المرجح

ت	الفقرات	التسلسل حسب الوزن المرجح	الوزن المرجح
1	صعوبة تفهم أفراد الأسرة لعمل المرأة الشرطية.	6	2.27
2	صعوبة تفهم الأسرة لخروج المرأة الشرطية إلى مسرح الجريمة.	5	2.29
3	حساسية الدورات التدريبية المختلطة من قبل الأسرة.	10	1.34
4	صعوبة تقبل الأسرة لسفر المرأة الشرطية خارج البلاد ضمن سياقات عملها.	8	2.10
5	عدم تقديم أي مساعدة من قبل الزوج في رعاية الأطفال وشؤون المنزل.	3	2.52
6	صعوبة تقبل الأسرة مشاركة المرأة الشرطية بالتحقيق بقضايا الشرف.	2	3.60
7	إخلال المرأة الشرطية في واجباتها المنزلية بسبب تعدد مسؤوليات العمل.	7	2.22
8	رفض الأسرة دوريات المناوبة الليلية لعمل المرأة الشرطية	4	2.30
9	صعوبة تقبل الأسرة لفكرة الاختلاط في مجال العمل.	9	2.07
10	ضعف العلاقات الأُسرية بسبب تاخر المرأة الشرطية في ساعات العمل الطويلة.	1	3.65

3. **مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على الصعيد النفسي.**

ولتحقيق الهدف الثالث تم حساب متوسط عينة البحث على مجال المشكلات النفسية فبلغ (20.84) بانحراف معياري (6.87) وعند مقارنته بالمتوسط الفرضي (20) تبين أن هناك فرقاً لصالح المتوسط الحسابي وعند حساب القيمة التائية بلغت (1.93) وهذا يدل على أنها غير دالة إحصاءاً عند درجة حرية (249) ومستوى دلالة (0.10) كما هو مبين في الجدول (8) وهذا يشير إلى أن عينة البحث لا تعاني من المشكلات النفسية.

جدول (8) الاختبار التائي لعينة البحث للمشكلات النفسية

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة
المشكلات النفسية	250	20.84	6.87	20	1.93	0.10

وجرى التعرف على تسلسل المشكلات النفسية، من خلال ترتيبها حسب الوزن المرجح من الأعلى إلى الأدنى، حيث يشير الوزن العالي إلى المشكلات ذات التكرار الأكثر والوزن الأقل إلى المشكلات ذات التكرارات الأقل، حيث شغلت المرتبة الأُولى الفقرة التي تنص على: «العمل في جهاز الشرطة يسبب حدة الطباع» بوزن مرجح بلغ (2.63)، وشغلت الفقرة التي تنص على: « العمل في جهاز الشرطة يسبب الضغوط النفسية» المرتبة الثانية بوزن مرجح قدره (2.62)، كما هو مبين بالجدول (9)، مما يؤكد تأثر شخصيات المبحوثات ببيئة العمل.

جدول (9) ترتيب المشكلات النفسية حسب الوزن المرجح

ت	الفقرات	التسلسل حسب الوزن المرجح	الوزن المرجح
1	العمل في جهاز الشرطة يسبب الضغوط النفسية.	2	2.62
2	العمل في جهاز الشرطة يسبب القلق والتوتر.	5	2.29
3	العمل في جهاز الشرطة يسبب قلة التواصل الاجتماعي.	10	0.85
4	العمل في جهاز الشرطة يسبب الشعور بالوحدة.	8	2.10
5	العمل في جهاز الشرطة يسبب سرعة الانفعال.	3	2.52
6	العمل في جهاز الشرطة يسبب حدة الطباع	1	2.63
7	الخوف من النظرة السلبية من قبل الآخرين.	7	2.22
8	العمل في مجال الشرطة يسبب عدم الثقة بالنفس.	6	2.27
9	العمل في جهاز الشرطة لا يشبع الدوافع الشخصية	9	1.04
10	العمل في جهاز الشرطة يسبب الملل والضيق.	4	2.30

4. مشكلات المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية على صعيد العمل.

لتحقيق الهدف الرابع جرى احتساب متوسط عينة البحث على مشكلات العمل فبلغ (20.21) بانحراف معياري (6.07)، وعند مقارنته بالمتوسط الفرضي البالغ (20) تبين أن هناك فرقاً وعند حساب القيمة التائية بلغت (0.52) وهذا يشير إلى أنها غير دالة إحصاءاً عند درجة حرية (249) ومستوى دلالة (0.14) كما هو مبين في الجدول (10). وهذا يشير إلى أن عينة البحث لاتعاني من مشكلات في العمل.

جدول (10) الاختبار التائي لعينة البحث لمشكلات العمل

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة
مشكلات العمل	250	20.22	6.07	20	0.52	0.14

وجرى التعرف على تسلسل مشكلات العمل، من خلال ترتيبها حسب الوزن المرجح من الأعلى إلى الأدنى، حيث يشير الوزن العالي إلى المشكلات ذات التكرار الأكثر، والوزن المرجح الأقل إلى المشكلات الأقل تكراراً، حيث شغلت المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: « تؤدي المرأة الشرطية مهام متعددة في وقت واحد» بوزن مرجح بلغ (2.93) والفقرة التي تنص على: « العمل بالمناوبات الليلية لا يتلائم مع طبيعة المرأة» بالمرتبة الثانية بوزن مرجح بلغ (2.91) كما هو مبين بالجدول (11) وهذه النتائج تؤكد تأثير بيئة العمل في المشكلات الأسرية للمرأة الشرطية .

جدول (11) ترتيب مشكلات العمل حسب الوزن المرجح

ت	الفقرات	التسلسل حسب الوزن المرجح	الوزن المرجح
1	الراتب الشهري لا يلبي متطلبات المرأة الشرطية.	6	1.65
2	الراتب لايوازي المهام الملقاة على عاتق الشرطية.	9	1.26
3	هناك تمييز نوعي بالامتيازات المادية لصالح الذكور.	8	1.34
4	هناك تمييز نوعي في نظام الترقيات لصالح الذكور.	5	2.00

5	ضعف الامتيازات الخاصة في المتزوجات	10	1.24
6	العمل بالمناوبات الليلية لايتلائم مع طبيعة المرأة.	2	2.91
7	صعوبة تكوين علاقات ودية داخل مؤسسة الشرطة.	3	2.90
8	تؤدي المرأة الشرطية مهام متعددة في وقت واحد.	1	3.93
9	صعوبة توقع دور المرأة الشرطية.	7	1.43
10	لاتستطيع المرأة الشرطية أخذ وقت للراحة اثناء العمل.	4	2.55

5. **المشكلات الأكثر انتشاراً لدى المرأة العاملة في مجال الشرطة النسائية**

وللتعرف على المشكلات الأكثر انتشاراً لدى النساء العاملات في مجال الشرطة النسائية، تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعالجة بيانات مشكلات العاملات في الشرطة النسائية (الاجتماعية، الأسرية، النفسية، العمل) كما موضح في الجدول (12).

جدول (12) تحليل التباين الأحادي لمعرفة مشكلات العاملات في مجال الشرطة النسائية

مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط مجموع المربعات (S. M)	القيمة الفائية(F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3094.81	3	1031.60	106.60	0.00
خلال المجموعات	9638.41	996	9.67		
المجموع	12733.23	999			

تبين من الجدول (12) أن متوسط المربعات بلغ (1031.60) وأن النسبة الفائية المحسوبة بلغت (106.60) عند درجة حرية (3) وبمستوى دلالة (0.00) وبذلك تكون هناك فروق في المشكلات.

ولمعرفة دلالة الفروق إحصائياً، لصالح أي من المشكلات تم استخدام إختبار(Cheve)، وقد كانت الفروق بين المشكلات الاجتماعية والأسرية (4.28) لصالح المشكلات الأسرية وهي دالة إحصاءاً عند مستوى دلالة (0.00)، وكانت الفروق بين متوسط المشكلات الاجتماعية والنفسية (0.66) وهي غير دالة إحصاءاً عند مستوى (0.97) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق بين المشكلات الاجتماعية والنفسية. وعند مقارنة المشكلات الاجتماعية

مـع مشـكلات العمـل، أشـارت النتائـج إلـى أن الفـروق فـي المتوسـطات بلغـت (0.13) وهـي غيـر دالـة إحصـاءاً عنـد مسـتوى (0.97) وهـذا يشـير إلـى عـدم وجـود فـروق بيـن المشـكلات الاجتماعيـة ومشـكلات العمـل.

وبلغـت الفـروق بيـن المشـكلات الأسـرية والمشـكلات النفسـية (3.62) وهـي دالـة إحصـاءاً عنـد مسـتوى دلالـة (0.00) لصالـح المشـكلات الأسـرية وهـذا يشـير إلـى وجـود فـروق بيـن المشـكلات الأسـرية والمشـكلات النفسـية (مشـكلات أسـرية أكثـر). وبلغـت الفـروق بيـن المشـكلات الأسـرية ومشـكلات العمـل (4.15) عنـد مسـتوى دلالـة (0.00) وهـذا يشـير إلـى وجـود مشـكلات أسـرية أكثـر مـن المشـكلات النفسـية.

بينمـا بلغـت الفـروق بالمتوسـطات بيـن المشـكلات النفسـية ومشـكلات العمـل (0.52) وهـي غيـر دالـة إحصـاءاً عنـد مسـتوى دلالـة (0.31) وأشـارت النتائـج إلـى عـدم وجـود فـروق بالمتوسـطات بيـن المشـكلات النفسـية ومشـكلات العمـل. وتشـير النتائـج إلـى أن المشـكلات الأسـرية هـي المشـكلات الأكثـر انتشـاراً مـن باقـي المشـكلات لـدى النسـاء العامـلات فـي مجـال الشـرطة النسـائية.

مناقشة النتائج:

مـن خـلال تحليـل البيانـات التـي جـرى الحصـول عليهـا مـن عينـة البحـث والتـي تناولـت المشـكلات (الاجتماعيـة، الأسـرية، النفسـية، العمـل) أشـارت النتائـج فيمـا يخـص الهـدف الأول إن عينـة البحـث لاتعانـي مـن مشـكلات علـى الصعيـد الاجتماعـي الأمـر الـذي يـؤدي إلـى وجـود الإجمـاع علـى القيـم فـي هـذا المجتمـع التـي تشـجع النظـرة الإيجابيـة لعمـل المـرأة الشـرطية، نتيجـة للتطـور الفكـري للمجتمـع الإماراتـي وانفتاحـه علـى العالـم والتغييـرات المتسـارعة فـي جميـع المجـالات الاقتصاديـة والسياسـية والثقافيـة التـي كفلتهـا الدولـة والتـي أثـرت بصـورة إيجابيـة فـي نظـرة المجتمـع للمـرأة الشـرطية، وهـذا يوضـح الاختـلاف فـي النتائـج التـي أشـارت إليهـا دراسـة (الكتبـي 2008) فـي وجـود نظـرة سـلبية لعمـل المـرأة فـي مجـال الشـرطة قبـل عقـد مـن الزمـن فـي مجتمـع الإمـارات. واتفقـت النتيجـة الحاليـة مـع أغلـب الدراسـات فـي المجتمعـات العربيـة ومنهـا (المقيـد، 2009) والأجنبيـة أيضـاً التـي تشـير إلـى قبـول عمـل المـرأة فـي مجـال الشـرطة، مثـل دراسـة سوسـا وكايـذر فـي لاس فيـكاس (Sosa, & Gauthier, 2008) .

ويمكـن تفسـير النتيجـة الحاليـة فـي ضـوء نظريـة الـدور إن واقـع ومكانـة المـرأة الشـرطية تحقـق بفعـل الحقـوق المكتسـبة فـي إطـار المرجعيـة الاجتماعيـة والتـي تعكـس تطـوراً مهمـاً فـي أوضـاع المـرأة الإماراتيـة وقدرتهـا علـى أداء أدوار قـد لا تجـد فـي المرجعيـة الثقافيـة التقليديـة تأييـداً لهـا، وبذلـك لـم يواجـه أداء دورهـا كمـرأة شـرطية مشـكلات وصراعـات عميقـة علـى

الصعيد الاجتماعي.

وأشارت النتائج التي تخص الهدف الثاني إلى وجود مشاكل أسرية خاصةً فيما يتعلق في «ضعف العلاقات الأسرية بسبب تأخر المرأة الشرطية في ساعات العمل الطويلة و صعوبة تقبل الأسرة مشاركة المرأة الشرطية بالتحقيق بقضايا الشرف»، وتتفق النتيجة الحالية مع عدد من الدراسات التي تشير إلى أن الشرطيات يعانين من المشكلات الأسرية ومنها دراسة (الكتبي، 2008) ودراسة (Jamil, & Mohyuddin, 2014) التي أشارتا إلى أن المناوبات الليلية وعدم وجود جدول زمني لاستدعاء الشرطيات يؤثر في قدرة المرأة على القيام بمسؤولياتها تجاه الأسرة وهي من أهم مشكلات الشرطيات في دولة الإمارات والباكستان.

ويمكن تفسير النتيجة الحالية وفقاً للنظرية المتبناة فدور المرأة الشرطية كونها أم وفقاً للمحيط الاسري لم يتم تشكليله بالصورة الصحيحة ولم يكن هناك تكامل وتناسب في الأدوار والسلوكيات والتوقعات لديها، والذي يتفق مع توقعات الآخرين المحيطين بها لذلك ظهر صراع الدور مما سبب لها مشكلات على الصعيد الأسري (باين، 2009، ص181).

بينما أشارت النتائج التي تخص الهدف الثالث إلى أن المرأة الشرطية لا تعاني من المشكلات النفسية بالرغم من وجود مشكلات تتكرر بكثرة لدى الشرطيات والمتمثلة «العمل في جهاز الشرطة يسبب حدة الطباع» لكن تكرارها ليس بالحد الذي يعد مشكلة منتشرة عند أفراد المجتمع. ويمكن تفسير النتائج الحالية حسب نظرية الدور لبارسونز (Parsons) أن حفاظ الأسرة الإماراتية على مفاهيم «التنشئة الاجتماعية الأساسية» للأطفال عمل على استقرار شخصيات أعضائها البالغين، حيث إن وظيفة التنشئة الاجتماعية الأساسية تتضمن غرس القيم الاجتماعية في الطفل لتساعده في تخطي أزمات الحياة، وتحقيق الاستقرار- على مستوى الشخصي- وترتبط بعنصر الأمان العاطفي الذي تمنحه الأسرة للمرأة الشرطية، والذي ساعدها على التصدي لضغوط الحياة ومواجهتها وعدم شعورها بمشكلات نفسية تسبب لها ضعف في أداء أدوارها المتعددة.

بالإضافة إلى ذلك أشارت النتائج التي تخص الهدف الرابع إلى أن المرأة الشرطية لا تعاني من مشكلات في العمل وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة (البريمي، 2007)، وذلك نتيجة التمكين السياسي والقانوني والدعم من قبل المؤسسة السياسية والدولة في مجتمع الإمارات للمرأة بصورة عامة والمرأة الشرطية بصورة خاصة، وهذا يدلل على أن هذا النهج له دور في الحد من مشكلات العمل لدى الشرطة النسائية.

بينما أشارت النتائج التي تخص الهدف الخامس أن المشكلات الأسرية هي المشكلات الأكثر انتشاراً لدى النساء العاملات في مجال الشرطة النسائية ويرجع السبب إلى أن

آليات التمكين التي تنتهجها الدولة على الصعيد القانوني والسياسي حد من المشكلات (الاجتماعية، والنفسية، والعمل) لدى المرأة العاملة في الشرطة بينما ظل الجانب الأسري دون حلول واضحة. وتفسر النتيجة الحالية في ضوء ما جاء في الإطار النظري، من أن قوانين تمكين المرأة عدت من المقومات اللازمة لأداء دور المرأة الشرطية وقد وجهت المرأة بشكلٍ إيجابي عند إختيار أهدافها وسعيها للقيام بدورها (تشيرتون وبراون، 2012، ص: 87)

التوصيات والمقترحات:

أ- التوصيات:

بعد معالجة نتائج الدراسة وتفسيرها توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات هي :

1. على مؤسسات الإعلام الرسمية دعم صورة المرأة الشرطية للتغلب على المشكلات الأُسرية الناتجة عن رفض أسرتها لفكرة العمل الميداني مثل التواجد في مسرح الجريمة والمناوبات الليلية.
2. معالجة الثقافة الراهنة إعلامياً التي تميل إلى تحديد دور الأب في تقاسم مسؤولية رعاية الأبناء مع الأُم من خلال استخدام قنوات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في تغيير هذه الصورة النمطية المقتصرة على دور الأم في الاهتمام بتربية أبنائها.
3. على وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني إقامة مؤتمرات دورية لتتبع تطور الشرطة النسائية ومناقشة أهم مشكلاتها على صعيد الأسرة والعمل وفق التغييرات الحاصلة في مجتمع الإمارات.
4. على وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف زيادة تضمين أهمية دور المرأة الشرطية في الخطاب التربوي والثقافي والديني لتكتسب قيمة (تقدير الذات) في المجتمع .
5. على مؤسسات التنمية الأسرية تفعيل برامج الإرشاد الأسري لتنمية المهارات الحياتية للمرأة الشرطية لتساعدها في معالجة مشاكلها الأسرية الناجمة عن عملها.

ب- المقترحات

1. القيام بدراسة للتعرف تاريخ تطور الشرطة النسائية والعقبات التي واجهته في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. القيام بدراسة تبين الحلول المقترحة للمشاكل الأُسرية للمرأة الشرطية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. القيام بدراسة لبيان الأعراف والتقاليد التي تخالف الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتي تبين الدور المهم للمرأة في المجال الشرطي .
4. القيام بدراسة لبيان المهارات التي تتمتع بها المرأة الشرطية لمحاولة الإفادة منها في عملها.
5. القيام بدراسة للمقارنة بين مشكلات المتزوجات وغير المتزوجات للعاملات في مجال الشرطة النسائية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. الاتحاد النسائي العام (2008). السيرة الذاتية للشيخة فاطمة بنت مبارك، http://www.gwu.ae/president.aspx
2. باين، مالكوم. (2009). نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة، ترجمة حمدي محمد ابراهيم، عمان.
3. البريمي، عائشة ابراهيم. (2007). «الرضا الوظيفي لدى الشرطة النسائية: دراسة ميدانية على عينة من موظفات الشرطة النسائية»، مركز بحوث شرطة الشارقة: الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
4. أبو يحيى، محمد حسن. (2011). «حقوق المرأة في الاسلام والقانون الدولي»، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع : عمان، الأردن .
5. بورديو، بيير. (2012). «مسائل في علم الاجتماع»، ترجمة: هناء الصبحي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة: أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
6. التحافي، عبد الوهاب عبد الرزاق. (2004). «الشرطة والصحافة في العالم العربي». مجلة الفكر الشرطي(50)، المجلد 13، 40 - 60.
7. تشيرتون ميل وبراون، آن.(2012).«علم الاجتماع: النظرية والمنهج»، ترجمة هناء الجواهري، المركز
8. القومي للترجمة :القاهرة،مصر.
9. زايد، احمد.(2005).«النظريات الكلاسيكية والنقدية»، ط2، نهضة مصر للنشر والطباعة:
10. القاهرة،مصر.
11. سكوت، جون. (2009). «علم الاجتماع المفاهيم الاساسية»، الشبكة العربية للأبحاث: بيروت، لبنان .
12. الشناوي، محمد محروس. (1996). «العملية الارشادية»، دار غريب: القاهرة،مصر.
13. شرطة ابو ظبي (2016). « الشرطة النسائية الرؤيا والرسالة والقيم »

https://www.adpolice.gov.ae/ar/pages/home.aspx

14. عبد الجواد، محمد أحمد.(2002). « إدارة ضغوط العمل والحياة»، دار الشير للثقافة والعلوم: طنطا، مصر.
15. عبد الجواد، مصطفى خلف. (2002).«قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع»، ترجمة محمد الجواهري،كتب عربية للطباعة والنشر: القاهرة،مصر.
16. عبد الجواد، مصطفى خلف .(2009). « نظرية علم الاجتماع المعاصرة »، دار المسيرة : الأردن، عمان.
17. عبد المحمود، عباس أبو شامة .(2006). « مفهوم الشرطة الاجتماعي: الفلسفة والنظرية والتاريخ»، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة العلوم الأمنية،الرياض.
18. عبد المعطي، حسن مصطفى عبد المعطي .(1421هـ). « الإضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة »، دار القاهرة: القاهرة، مصر .
19. علي، ماهر أبو المعاطي.(2012). «الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة : معالجة محلية دولية وعالمية لقضايا التنمية »، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، القاهرة .
20. عمر، معن خليل . (2005). «علم المشكلات الاجتماعية»، دار الشروق للنشر:عمان، الاردن.
21. العتيبي، معجب معدي .(2009). « الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية » المكتب العربي للأعلام الأمني :بيروت، لبنان .

22. الكتبي، آمنة جمعة . (2008). «المرأة والعمل الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية»، مركز بحوث شرطة الشارقة: الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

23. مبارك (أ)، فاطمة.(2014). « حقوق المرأة العاملة في دولةالإمارات (دراسة تحليلية مقارنة) »، الاتحاد النسائي العام : أبوظبي، دولة الإمارات العربية .

24. مبارك(ب)، فاطمة.(2014). « موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية»، السيرة الذاتية للشيخة فاطمة بنت مبارك، الاتحاد النسائي العام: أبوظبي، دولة الإمارات العربية .

25. المقيد، صقر بن محمد .(2005). « دراسة تطبيقية لاتجاهات العاملات في الشرطة النسائية نحو عمل المرأة في الشرطة النسائية في الدول العربية »، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كولمبس. أوهاويو، الولايات المتحدة الامريكية.

26. منظمة المرأة العربية . (2011). «النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة»، دار نشر منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر.

27. مؤتمر بكين (1995). إعلان ومنهاج عمل بيجين، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html#_edn1

Translated Arabic References: **ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:**

1. General Women's Union. (2008). *Biography of Sheikha Fatima Bint Mubarak*. Retrieved from http://www.gwu.ae/president.aspx

2. Pine, Malcolm. (2009). *The Theory of Contemporary Social Service*. Trans. Hamdi M. Ibrahim, Amman.

3. Buraimi, Aisha Ibrahim. (2007). 'Job Satisfaction among Women Police: A Field Study on a Sample of Women Police Officers', Sharjah Police Research Center: Sharjah, United Arab Emirates.

4. Abu Yahya, Mohamed Hassan. (2011). *Women's Rights in Islam and International Law*. Yafa Scientific House for Publishing and Distribution: Amman, Jordan.

5. Bourdieu, Pierre. (2012). Issues of Sociology. Translated by Hana Al-Subhi, Abu Dhabi Authority for Tourism and Culture, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

6. Al-Tahafi, Abdulwaheb Abdul Razzaq. (2004). Police and the press in the Arab world. Journal of Police Thought, 50 (13), 40-60.

7. Bourdieu, Pierre. (2012). Sociology in Question. Trans. Hanaa Al-Subhi, Abu Dhabi Authority for Tourism and Culture: Abu Dhabi, United Arab Emirates.

8. Al-Tahafi, Abdul Waheb Abdurrazeq. (2004). 'Police and the Press in the Arab world', *Journal of Police Thought*, 13 (50), 40-60.

9. Cherton Mill and Brown, Ann (2012). *Sociology: Theory and Methodology*. Trans. Hanaa Al-Jawahiri. National Translation Center: Cairo, Egypt.

10. Zayed, Ahmed (2005). *Classical and Critical Theories*, (2nd ed.), Nahdhat Misr for Publishing and Printing: Cairo, Egypt.

11. Scott, John. (2009). *Sociology of Basic Concepts*. Arab Research Network: Beirut, Lebanon.
12. Al-Chennawi, Mohamed Mahrous. (1996). *Extension Process*. Dar Gharib: Cairo, Egypt.
13. Abu Dhabi Police (2016). 'Women's Police Vision: Mission and Values'. Retrieved from https://www.adpolice.gov.ae/en/pages/home.aspx
14. Abdul Jawed, Mohamed Ahmed (2002). *Work Management and Life Stress*. Publishing House for Culture and Science: Tanta, Egypt.
15. Abdel-Jawed, Mustafa Khalaf. (2002). *Contemporary Reading in the Theory of Sociology*. Trans. Mohammed Al-Jawahiri. Arabic Books for Printing and Publishing: Cairo, Egypt.
16. Abdel-Jawed, Mustafa Khalaf. (2009). The Theory of Contemporary Sociology. Dar al-Masira: Jordan, Amman.
17. Abdel-Mahmoud, Abbas Abu Shamma. (2006). The Social Police Concept: Philosophy, Theory and History (unpublished PhD). University of Security Sciences, Riyadh.
18. Abdul Muti', Hassan Mustafa Abdul Muti'. (1421 AH). *Psychological Disorders in Childhood and Adolescence.* Cairo: Cairo, Egypt.
19. Ali, Maher Abu al-Maati. (2012). 'Recent Trends in Comprehensive Development: Local, and International Treatment of Development Issues'. New University Office: Alexandria, Cairo.
20. Omar, Ma'n Khalil. (2005). *Social Problems*. Dar Al-Shorouk for Publishing: Amman, Jordan.
21. Al-Otaibi, Mo'jab Ma'di. (2009). *Police and Human Rights in Islamic Law*. Arab Bureau of Security Information: Beirut, Lebanon.
22. Al- Kotbi, Amna Jum'a. (2008). 'Women and Police Work in the United Arab Emirates: A Field Study', Sharjah Police Research Center: Sharjah, United Arab Emirates.
23. Mubarak , Fatima. (2014). 'Women's Rights in the State of the UAE: a Comparative Analytical Study', General Women's Union: Abu Dhabi, United Arab Emirates.
24. Mubarak , Fatima. (2014). *Encyclopedia of Women's Legislation in the UAE*, the biography of Sheikha Fatima Bint Mubarak, General Women's Union: Abu Dhabi, United Arab Emirates.

25. Al-Maqid, Saqr ibn Muhammad. (2005). 'An Empirical Study of the Trends of Female Policewomen among Women's Police in the Arab Countries' (Unpublished PhD), University of Columbus. Ohio, United States of America.
26. Organization of Arab Women. (2011) 'Gender and the Sociology of Labor and Enterprise'. Arab Women Organization, Cairo, Egypt.
27. Beijing Conference (1995). Beijing Declaration and Methodology of Action, Human Rights Library, University of Minnesota http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html#_edn1

المراجع الأجنبية:

Jamil. A, & Mohyuddin, A. (2014). "General problems faced by the women police". Journal of social sciences, 1, (7).

Krulik, S, & Rudnick, J, A. (1987). "Problem solving: a handbook for teachers (2nd.)". Allyn and Baco : Boston ,Usa.

Lauer. R., L, Lauer, J, C. (2006). "Social problems and quality of life". McGraw-Hill: New York.

Sosa, W, & Gauthier, J. (2008). " Gender diversity in officers evaluations of police work: a survey of job satisfaction in the police workplace" Justice Policy Journal, 5 (1).

Tim, & Sinclair. (2013). "The status of women police officers" International Journal of Law: Crime and Justice, Georgina.

Problems Facing Women Police Workers (WPW): a Field study in the Emirate of Sharjah

Alaa Abdullah Al-Taii

College of Arts Humanities and Social Sciences - University of sharjah

Sharjah - United Arab Emirates

Abstract:

The present study aimed to identify the social, familial, psychological, and work problems facing women police in addition to identifying the most common of these problems. To achieve the objectives of this research, a questionnaire was prepared. The statistical properties of the questionnaire including validity and consistency were derived. For data collection, a simple random sample of 250 women police officers from the Emirate of Sharjah was selected. The current study showed that there are no social, psychological and work problems among the WPW sample. However, family problems were found to be higher than other problems. Finally, the study made some recommendations and suggestions in the regard.

Keywords: Women Police, Social Problems, Family Problems, Psychological Problems, Work Problems.